

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٩٠٠ لسنة ٢٠١٣

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ فى شأن التوحيد القياسى ؛
وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ فى شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته ؛
وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨
ولانحته التنفيذية وتعديلاتهما ؛
وعلى القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ بإصدار قانون حماية المستهلك ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة
للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن تعديل مسمى الهيئة المصرية العامة
للتوحيد القياسى وجودة الإنتاج ليكون مسماها «الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة» ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥١ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء المعهد القومى للجودة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٤ لسنة ٢٠١٣ بتشكيل الوزارة ؛
وعلى القرار الوزارى رقم ٥٦٨ لسنة ٢٠١٢ بإنشاء المجلس القومى لضمان جودة الصناعة ؛
وعلى موافقة مجلس التجارة والصناعة ؛
ووفقاً لمقتضيات صالح العمل ؛

قرر:

(مادة أولى)

تشكل الأمانة الفنية للمجلس القومى لضمان جودة الصناعة برئاسة رئيس الإدارة المركزية

لمركز ضبط الجودة بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ، وعضوية كل من :

مدير عام الإدارة العامة للجودة بالهيئة المشار إليها .

مدير عام الإدارة العامة للمواصفات بالهيئة المشار إليها .

(مادة ثانية)

تختص الأمانة الفنية بالمهام التالية :

- التنسيق مع الجهات المعنية لعقد ندوات توعية فى مجالات تطوير أنشطة المواصفات والجودة وتقييم المطابقة وضمان جودة الصناعة .
- التنسيق مع ممثلى الجهات المعنية لعقد اجتماعات تمهيدية للإعداد واجتماعات المجلس .
- التواصل مع الجهات ذات الصلة فى الصناعة للوقوف على أحدث الإصدارات والإنجازات وكذا المعوقات والمشاكل ومتطلبات التطوير لعرضها على المجلس .
- تجميع البيانات والمعلومات المطلوبة من الجهات المختلفة ودراستها وعرض ملخص بنتائج الدراسة على المجلس خلال انعقاده .
- القيام بدراسة المستندات والبيانات والمعلومات الواردة للمجلس من الجهات المختلفة سواء المتعلقة بمشاكل أو تطوير أو احتياجات الصناعة وتقديم المقترحات والحلول للعرض على المجلس .
- اقتراح موضوعات المناقشة وإعداد أجندة الاجتماعات طبقاً لاحتياجات ومجالات العمل المطلوب وعرضها على أعضاء المجلس .
- إعداد أجندة الاجتماعات طبقاً للاستراتيجيات والسياسات الموضوعية وأولوياتها واحتياجات العمل المعلنة وموضوعاتها .
- التنسيق مع الجهات المعنية والإعلان عن مواعيد وأماكن الاجتماعات ودعوات الحضور .
- للأمانة الحق فى تشكيل والإشراف على أى لجان منبثقة تراها لازمة لدراسة أى موضوعات متخصصة متعلقة بمجال اختصاص المجلس .
- إعداد محاضر الاجتماعات واعتمادها من رئيس المجلس .
- متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة مع الجهات المعنية ذات الصلة .

(مادة ثالثة)

يكون الدعم والتمويل المالى لاجتماعات المجلس القومى لضمان جودة الصناعة من الاعتمادات المخصصة لمشروع المجلس المتاحة بميزانية الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .

(مادة رابعة)

للأمانة الفنية أن تستعين بمن تراه مناسباً فى سبيل إنجاز أعمالها .

(مادة خامسة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر فى ٢٥/١٢/٢٠١٣

وزير التجارة والصناعة

منير فخرى عبد النور